

**AL-HOCUC**  
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,  
HISTORIQUE ET LITTERAIRE  
Paraissant au Caire (Egypte)  
chaque Samedi  
Fondateur  
**EMIN SCHEMEIL**  
Directeurs - Rédacteurs  
S. Bostros & Ibrahim jammal  
**ABONNEMENT**  
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an  
payables d'avance  
Vol. XIV N. 29

# الحقوق

( إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا )

## الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية  
نصدر بمصر القاهرة كل سبت  
مؤسسا « امين شميل »  
بديرها ويحررها  
سليم بسترى وابراهيم جمال المحاميان  
اشتراكها السنوي  
٩٦ غرشاً و٥٠ نصف (٢٥ فرنكا)  
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

## القسم القضائي

﴿ ٧٦ ﴾

دسوق مدني - ١١ يونيو سنة ٩٠٠  
احمد افندي براري - ضد - سعد الدين الخطيب  
ضعف التأمينات والمطالبة قبل حلول الاجل  
أن الغرض من التأمينات التي تكون محلاً  
لوفاء التعهد هي التي تعطي للدائن تأميناً لدينه  
الذي يحصل عنه التعهد وان تكون هذه التأمينات  
مذكورة في التعهد  
فاذا كان الدين بسيطاً ولم يعط فيه للدائن  
تأميناً حتى يقال أن الدين فعل ما يوجب ضعفه  
بواسطة تصرفه فيه أو بعرضه فلا محل للمطالبة  
قبل الاستحقاق ( راجع شرح القانون المدني  
لا ويري ورو ودالوز ريتوار )

محكمة دسوق الجزئية بالجلسة المدنية والتجارية  
المنعقدة علناً بسراري المحكمة في يوم الاثنين  
١١ يونيو سنة ٩٠٠ و ١٣ صفر سنة ١٢٨٨ تحت  
رئاسة حضرة محمد ابراهيم افندي قاضي المحكمة  
وبحضور علي افندي حسن كاتب الجلسة  
صدر الحكم الآتي  
في قضية أحمد افندي براري الصغير بدسوق

## ضد

سعد الدين الخطيب بدسوق الوارده الجدول  
سنة ٩٠٠ نمرة ٩١١  
المتكلم عن المدعي طلب الحكم بالزام  
المدعي عليه بأن يدفع له مبلغ ٢٥٠٠ قرش  
صاغ ثمن عشرة قناطير قطن بموجب سند تاريخه  
٨ مارس سنة ١٩٠٠ ومستحق الوفاء في ١٥  
اكتوبر من السنة المذكورة مع الزامه  
بالمصاريف وقال بأن ميعاد السداد ولو أنه لم  
يحل الا ان المدين كان يمتلك فداناً وباعه وزوجته  
وأضعف بواسطة ذلك التأمينات التي كان محلاً  
لوفاء وحينئذ يكون الدين مستحقاً فوراً قبل  
حلول الاجل لان الدائن لم يتعاقد مع  
المدين الا بفكرة انه يملك الفدان المذكور  
وارتكن في اثبات دعواه على سند الدين والمدعي  
عليه لم يحضر بعد تكليفه قانوناً  
المحكمة

حيث انه اتضح من سند الدين الرقم ٨  
مارس سنة ٩٠٠ الموقع عليه من المدعي عليه  
المذكور استدان المدعي عليه المذكور من المدعي  
عشرة قناطير قطن وتعهد بسدادها في ١٥  
اكتوبر سنة ٩٠٠

وحيث انه لا خلاف في ان سند الدين لم  
يحل ميعاد سداده لغاية الآن

وحيث ان نقطة الخلاف تنحصر في معرفة  
ما اذا كان للدائن الحق في رفع الدعوى قبل  
حلول الميعاد من عدمه

وحيث ان ميعاد الدفع الذي يعطي للمدين  
في وفاء التعهد اما أن يكون لصالح الدائن أو  
لصالح المدين أو لصالحهما معاً كما هو من المبادي  
المقررة قانوناً

وحيث انه متى كان هذا الميعاد لصالح المدين  
فلا يصح للدائن ان يطالبه بوفاء التعهد قبل حلوله  
الا اذا ظهر افلاسه أو فعل ما يوجب ضعف  
التأمينات التي كانت محلاً لوفاء التعهد عملاً بالمادة  
( ١٠٢ من القانون المدني )

وحيث ان الغرض من التأمينات التي تكون  
محلاً لوفاء التعهد هي التي تعطي للدائن تأميناً  
لدينه الذي يحصل عنه التعهد وان تكون هذه  
التأمينات مذكورة في التعهد

وحيث ان الامر في هذه القضية هو بخلاف  
ذلك لان الدين هو بسيط ولم يعط فيه للدائن  
تأمينات حتى يقال ان المدين فعل ما يوجب  
ضعفها بواسطة تصرفه فيها أو بعضها ( راجع  
شرح القانون المدني لا ويري ورو ودالوز  
ريتوار )

وحيث انه لا محل لما قاله الدائن من أنه لم  
يتعاقد مع المدين الا ارتكناً على كون المدين  
يملك فداناً وان الفدان المذكور هو محل للوفاء

اذ أنه كان يجب على الدائن ان يحتاط وقت عمل التمهيد بأخذه تأميناً من مدينه حتى يكون محلاً للوفاء وان أهمل في ذلك فيعد مفرطاً والمفرط أولى بالحساره ولا يلومن الا نفسه

وحيث ولو انه من المقرر قانوناً ان ما يملكه المدين يكون ضامناً لدائنه الا ان تصرف المدين فيما يملكه لا يعطى الحق للدائن في رفع الدعوى قبل حلول الميعاد كما حصل من الدائن في هذه القضية ولكنه يعطيه الحق في طلب ابطال الافعال الصادرة من المدين بقصد ضرره وفي ابطال ما حصل منه من التبرعات وترك الحقوق اضراراً به كما جاء بالمادة (١٤٢) من القانون المدني وهذه هي الضمانة الذي أعطاها القانون للدائن للمحافظة على حقوقه

وحيث انه بما تقدم جميعه تكون الدعوى مرفوعة قبل أوانها وحينئذ يتعين الحكم بعدم جواز اقامتها الآن

وحيث ان من يحكم ضده يلزم بالمصاريف فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة غيابياً بعدم جواز اقامة الدعوى الآن والزم المدعي بالمصاريف

\*\*\*

﴿ ٧٧ ﴾

حيزه مدني - ٢٥ أغسطس سنة ٩٠٠  
السيد رشيد أبو النصر « ضد » عبد المجيد عبد القوي

الاختصاص ورايا حكومة مراکش

لا يكفي لخراج الاجنبي من اختصاص المحاكم الاهلية ان يكون رعية دولة أجنبية مستقلة بل لابد ان يكون بين دولته وبين الدولة المماثلة أو الحكومة الخديوية معاهدة تقضي بجعل رايها تلك الدولة بمثابة راي الدول التي وجدت المحاكم المختلطة من أجلها

ومن جهة أخرى فان المحاكم المختلطة لم توجد الا لتكون عوضاً عن المحاكم القنصلية

صدرت ضده من هذه المحكمة ومحكمة مصر الابتدائية

ولدى المناقشة في ذلك أمام المحكمة دفع المدعي عليه فرعياً بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر دعوى المدعي لانه تابع لدولة أجنبية وان المبالغ التي أقام من أجلها هذه الدعوى كانت الخصومة قائمة بينهما بشأنها أمام المحكمة المختلطة ووكل المدعي طلب الحكم برفض هذه المسئلة الفرعية

وبعد سماع المرافعة الشفاهية والاطلاع على أوراق القضية

### أسباب الحكم

حيث ان تمسك المدعي عليه بعدم الاختصاص مردود وذلك لانه مع التسليم بان المدعي من رعايا حكومة مراکش المستقلة بالمعنى العام فان هذا الامر لا يقتضي مع ذلك ان تكون هذه الدعوى غير خاضعة للقضاء الاهلي ما دام انه لا يوجد بين حكومة مراکش وبين الدولة المماثلة أو الحكومة الخديوية معاهدة ما تقضي بجعل رايها بمثابة راي تلك الدول التي وجدت المحاكم المختلطة من أجلها

وحيث انه مما يجب ملاحظته في هذا المقام أن المحاكم المختلطة ما وجدت الا لتكون عوضاً عن المحاكم القنصلية لمدة معينة على سبيل التجربة بمعنى انه لو ظهر عدم موافقتها لصح العود الى النظام القديم السابق على وجود القضاء المختلط وبديهي انه ليس لرايا الحكومة مراکش لا الآن ولا فيما مضى من الزمان قنصلانو حتى يتجه الخاطر الى رفع الدعوى عليهم أمامها

وحيث انه عملاً بالقواعد العمومية تكون السيادة لقضاء البلاد على جميع سكانه الا في حالة الاستثناء وهو غير موجود هنا وحيث انه مما تقدم يكون الدفع الفرعي على غير أساس ويتمين رفضه

لمدة معينة على سبيل التجربة بمعنى انه لو ظهر عدم موافقتها لصح العود الى النظام القديم السابق على وجود القضاء المختلط فاذا لم يكن لدولة أجنبية قنصلية في هذه البلاد ولا بينها وبين حكومة هذه البلاد معاهدة تخرج رايها من اختصاص المحاكم الاهلية كدولة مراکش مثلاً كانت المحاكم الاهلية مختصة بنظر قضايا هؤلاء الرعايا أيأ كان نوعها مدنياً أو جنائياً وذلك عملاً بالقواعد العمومية التي تجعل لقضاء البلاد السلطة على جميع سكانه الا في حالة الاستثناء

(الحقوق) المحاكم المختلطة تعتبر نفسها مختصة بنظر قضايا الاجانب ولو لم يكن لدولهم وكيل سياسي في هذه البلاد أو يد في انشاء المحاكم المختلطة وهي تقضي في دعاوي المراكشيين حتى الآن وتبني اختصاصها هذا على انها وان كانت محاكم مختلطة أنشئت لدعاوي الاجانب الا انها لا تخرج عن كونها محاكم مصرية باعتبار انها خاصة بالبلاد المصرية وقوانينها تثبت باسرها وقضاها يعينون كذلك وأحكامها تصدر باسم الجنب الخديوي ولذلك أطلقت اختصاصها على كل أجنبي لكن هذا المبدأ ليس هو الامن باب التوسع

محكمة الجيزة الجزئية بمجلسها المدني والتجاريه  
المتقدمة علناً في يوم السبت ٢٥ أغسطس سنة ٩٠٠ تحت رئاسة حضرة أحمد قحه أفندي قاضي المحكمة وبحضور يوسف أفندي محمد كاتب الجلسه  
صدر الحكم الآتي

في قضية السيد رشيد أبو النصر  
ضد

عبد المجيد عبد القوي الابيض الوارد  
جدول المحكمة سنة ٩٠٠ نمرة ٥٣٨

### وقائع الدعوى

السيد رشيد أبو النصر احتصم عبد المجيد عبد القوي الابيض أمام هذه المحكمة وطلب أن ينزع من يده فدائاً وقيراً طاً وفاء لمبلغ ١٠٠٨ وروش قضت به عليه أحكام وأوامر انتهائية



ذلك بين ان تكون الدعوى موجهة قبلها بمفردها أو عليها وعلى آخر  
وحيث انه مما ذكر تكون هذه المحكمة غير مختصة فيتعين الحكم بذلك اجابة. لطلب المدعي عليه الاول

### فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوراً بقبول الدفع الفرعي وبعدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى والزمتم المدعي بالمصاريف

\*\*\*

### ٧٩

بني سويف مدني - ١١ فبراير سنة ٩٠٠  
عبد الله عليوه - ضد - عبد القادر سكران  
التنفيد

لا يعتبر التنيه بالدفع المنصوص عنه في المادة ٣٨٤ من القانون المدني عملاً من أعمال التنفيذ بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٠ من قانون المرافعات بل هو من مقدمات أعمال التنفيذ سواء حصل وقت إعلان الحكم أو بعده

محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية بالجلسة المنعقدة علناً بسراي المحكمة بهيئة مدنية تحت رئاسة حضرة محمد مظهر بك رئيس المحكمة وبحضور حضرتي جبرائيل ناصيف افندي ومصطفى قنحي افندي القاضيين وحضور أمين محمد افندي كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية عبد الله عليوه من ذوي الاملاك ومقيم بناحية سنهور (فيوم) الواردة جدول المحكمة سنة ٩٩ نمرة ١٥٨ بتوكيل ابراهيم افندي سرور المحامي الحاضر عنه جيول افندي عسكر «مستأنف»

ضد

عبد القادر سكران مزارع ومقيم باراضي

الوارده جدول المحكمة سنة ١٩٠٠ نمرة ٦٧٠  
وقائع الدعوى

تنحصر هذه الدعوى في ان الحكومة النائب عنها قلم كتاب هذه المحكمة نزعت قضائياً من يد نفيسه بنت علي ثلاثة قراريط في منزل كان ينسدر الجبزه وفاء لرسوم مطلوبه منها لخزينة المحكمة وبزعم المدعي ان هذه الثلاثة قراريط ملكه ويطلب الحكم في مواجهة المدعي عليها باستحقاقها لها وبمحو التسجيلات المتوقعه عليها

وفي المرافعة امام المحكمة رفع المدعي عليه لاول مسئلة فرعية طلب بها الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر هذه الدعوى عملاً بذكر ريتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٢  
ووكيل المدعي رد على ذلك بان الدكرتو قضى بان القضايا التي ترفع من الحكومة أو عليها يختص بنظرها محكمة الموصي ولكن الدعوى المطروحة امام المحكمة الآن مرفوعة على الحكومة وسواها فالدكرتو لا يسري عليها وطلب رفض المسئلة الفرعية وبإدعاء المرافعة الشفاهية والاطلاع على أوراق القضية

### اسباب الحكم

حيث ان التمسك بعدم الاختصاص جاء على اساس وذلك لان الامر العالي الصادر في ٢١ شوال سنة ١٣٠٩ و ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ قضى به ولم يفرق بين ان تكون الدعوى مرفوعة على الحكومة وحدها أو عليها وعلى سواها وحيث انه بامعان النظر في روح الامر العالي المشار اليه يرى ان الشارع قصد به حصر الاختصاص فيما يتعلق بالقضايا التي ترفع على الحكومة بصفة مدعي عليها أصلاً في عدد قليل من المحاكم تلافياً لكثرة النفقات ودرماً للمصاعب التي تلاقها الحكومة فيما لو بقي الحال على أصله من السير على مقتضى القواعد العمومية

وحيث ان هذا الفرض يجب ملاحظته في أية دعوى ترفع على الحكومة لا فرق في

### فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض الدفع الفرعي وباختصاصها بنظر هذه الدعوى وحددت للمرافعة في أصل الدعوى جلسة يوم السبت أول سبتمبر القادم الساعة ٨ صباحاً

\*\*\*

### ٧٨

جيزه مدني - ١ سبتمبر سنة ٩٠٠  
أبراهيم سيد حيد - ضد - كاتب أول محكمة الجيزه  
الاختصاص في قضايا الحكومة

ان الامر العالي الرقم ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ للقاضي باختصاص محاكم معينة في نظر قضايا الحكومة لم يفرق بين ان تكون الدعوى مرفوعة على الحكومة وحدها أو عليها وعلى سواها وبإتمام النظر في روح الامر العالي المشار اليه يرى ان الشارع قصد به حصر الاختصاص فيما يتعلق بالقضايا التي ترفع على الحكومة بصفة مدعي عليها أصلاً في عدد قليل من المحاكم تلافياً لكثرة النفقات ودرماً للمصاعب التي تلاقها الحكومة فيما لو بقي الحال على أصله من السير على مقتضى القواعد العمومية . فهذا القصد يجب ملاحظته في أية دعوى ترفع على الحكومة لا فرق في ذلك بين ان تكون الدعوى موجهة عليها وحدها أو عليها وعلى آخر

محكمة الجيزه الجزئية بجلستها المدنية والتجارية المنعقدة علناً في يوم السبت أول سبتمبر سنة ٩٠٠ تحت رئاسة حضرة أحمد قنجه افندي قاضي المحكمة وبحضور يوسف محمد افندي كاتب الجلسة صدر الحكم الآتي

في قضية ابراهيم سيد حيدر  
ضد

حضرة عثمان افندي هاشم بصفته كاتب أول محكمة الجيزه الجزئية وبصفته مدير ادارة خزينة نفودها القضائية والست نفيسه بنت علي

نزلة شكتية فيوم بتوكيل مصطفى أفندي المكاي  
« مستأنف عليه »

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق  
والمداولة قانوناً

من حيث ان محكمة الفيوم الجزئية حكمت  
غيباً بتاريخ ١٨ يوليو سنة ٩٩ بالزام عبد الله  
عليوه بان يدفع لعبد القادر سكران مبلغ ٣٩٠٠  
قرش صاغ قيمة سند مؤرخ في أول مسرى  
سنة ٦١٤ والزمته بالمصاريف

وحيث ان عليوه الذي اعان بهذا الحكم  
طارض فيه عند التنبيه عليه بالدفع ونظرا لعدم  
حضوره في الجلسة التي كانت تحددت لنظر  
المعارضة حكمت المحكمة المشار اليها بتاريخ ١٣  
أغسطس سنة ٩٩ بإبطال المرافعة والزمته بالمصاريف  
وحيث ان المستأنف عليه طلب بلسان وكيله  
الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً لعدم تقديمه في  
الميعاد القانوني وفي الموضوع بتأييد الحكم الغيابي  
المستأنف وبالزام المستأنف في كلتا الحالتين بالمصاريف  
واقاب المحاماة وعارض في البين للأسباب التي  
أوضحها ومرصودة بمحضر الجلسة

وحيث ان وكيل المستأنف أورد أن  
الاستئناف لم يكن مرفوعاً عن الحكم الغيابي  
الحكمي عنه بل عن الحكم القاضي بإبطال المرافعة  
الذي لم يعلن لموكله الا في ٣٠ أغسطس سنة  
٩٩ ولكون استئنافه حصل في ١٧ سبتمبر سنة  
٩٩ فيكون مقبولا شكلاً

وحيث انه فضلاً عن انه حكم بإبطال  
المرافعة الذي يدعى وكيل المستأنف من باب  
المغالطة أن الاستئناف مرفوع عنه لا يجوز  
قانوناً الطعن فيه بأي طريقة كانت فانه ثابت من  
نفس ورقة التكليف بالحضور المعلنة بناء على  
طلب موكله أن الاستئناف مرفوع عن الحكم  
الغيابي الصادر في ١٨ يونيو سنة ٩٩  
وحيث من المقرر قانوناً لا يجوز استئناف  
الاحكام الصادرة في الغيبة ما دام الطعن فيها

بطريق المعارضة جائزاً ولا يتبدى الميعاد الذي  
يجوز فيه استئناف تلك الاحكام الا من اليوم  
الذي تكون المعارضة فيه غير جائزة القبول  
وحيث انه وان كان الحكم الغيابي المستأنف  
سبقت المعارضة فيه الا انه لم يحكم في تلك  
المعارضة بل حكم بإبطال المرافعة فيها  
وحيث ان مثل هذا الحكم الاخير يترتب  
عليه بطلان نفس المعارضة واعتبارها كأنها لم  
تكن بحيث يجوز تجديدها اذا كان الميعاد المقرر  
لقبولها لم ينته

وحيث ان الاحكام الصادرة في الغيبة  
جائزة القبول الى الوقت الذي علم فيه الغائب  
تنفيذها

وحيث ان الحكم الغيابي آتف الذكر لم  
ينفذ حتى الآن ولا يمكن اعتبار التنبيه بالدفع  
التمسك به وكيل المستأنف عليه عملاً من أعمال  
التففيذ بل هو عمل واجب اجراؤه قبل  
الشروع في التنفيذ

وحيث انه ينتج من جميع ما تقدم أن  
المعارضة في الحكم الغيابي المحدث عنه لم يزل  
بابها مفتوحاً ومن ثم يكون الاستئناف المرفوع  
عن ذلك الحكم غير مقبول شكلاً وعلى كل حال  
فانه سابق أوانه

وحيث انه مع عدم قبول شكل الاستئناف  
لا يكون هناك داع للبحث في الموضوع  
وحيث ان من يحكم عليه بالمصاريف  
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بعدم قبول  
الاستئناف شكلاً وبانه على كل حال سابق أوانه  
وألزم المستأنف بالمصاريف ومبلغ مائة قرش  
صاغ اقاب محاماه

صدر هذا الحكم وتلي علناً بجلسته يوم  
الاحد ١١ فبراير سنة ٩٠٠

## ﴿ منشورات لجنة المراقبة القضائية ﴾

( ٩ )

الحقوق المدنية

( صورة مذكرة صادرة من لجنة المراقبة  
القضائية الى نظارة الحقاية في ١٤ مايو سنة ٩٠٠  
نمرة ٨ قرارات عمومية )

من مراجعة بعض قضايا الجرح لاحظت لجنة  
المراقبة القضائية أن بعض الأحكام عند ما يحكم  
ببراءة المتهمين لما ظهر له ان الدعوى الموصوفة  
بجائحة ليست في الحقيقة الادعوى مدنية يحكم  
أبضا بعدم اختصاصها بالفصل في طلب التعويض  
المرفوع من المدعي بالحق المدني والبعض الآخر  
على عكس الفريق الاول في هذه الطلبات  
بلا استئناف

وحيث لا يصح اطلاق كلتا الطريقتين بل  
يجب وضع قاعدة يعلم منها قصد الشارع في هذا  
الموضوع

وحيث ان المادة ١٧١ من قانون تحقيق  
الجنايات نصها - اذا كانت الواقعة غير ثابتة أولاً  
يعاقب القانون عليها أو سقط الحق في اقامة الدعوى  
بها بمضي المدة الطويلة تحكم المحكمة ببراءة المتهم  
ويجوز لها أن تحكم أيضاً بالتعويضات التي يطلبها  
بعض الاخصام من بعض

وحيث انه يؤخذ من هذا النص أن القانون لم  
يوجب على المحكمة الفصل في التعويضات التي  
يطلبها الاخصام من بعض سواء في ذلك المتهمة أو  
المدعي المدني بل أجاز لها ذلك بحسب ما رآه ومن ثم  
يجب أن تفسر هذه المادة طبقاً لما أراده الشارع حتى  
يكون تطبيقها موافقاً للغرض الموضوع لاجلها فاذا  
ظهر من سياق الدعوى أن المدعي بالحقوق المدنية  
لم يرفع طلبه الى المحكمة الجنائية الا فراراً من  
المحكمة المدنية المختصة وحدها دون غيرها بنظر  
هذا الطلب أو اذا تبين من خلال التحقيق أن  
المحكمة الجنائية لا يتسنى لها تقدير الضرر والفصل





وهذا فيما عدا الحالة التي يعاقب فيها الفاعل  
بمقوبة المخالفة

( المادة الثالثة )

يضاف على المادة ( ٤١٢ ) من هذا القانون  
الفقرة الآتية

ويجوز جعل مرتكبه في حالة المود تحت  
ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين  
على الأكثر

( المادة الرابعة )

عدلت العبارة الأخيرة من كل من المادتين  
( ٣٢٠ ) و ( ٣٤٠ ) من هذا القانون كما يأتي  
المادة ( ٣٢٠ ) يجوز جعل الجانين تحت  
ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين  
على الأكثر

( المادة الخامسة )

يعاقب من ملاحظة البوليس كل الاشخاص  
المحكوم عليهم بما يقتضى أحكام صادرة بسبب  
جرائم لم يترتب عليها ملاحظة بموجب أمرنا هذا  
تخفص مدة ملاحظة البوليس الى الحد المقرر  
في امرنا هذا عن كل شخص من الاشخاص  
المجمولين تحت الملاحظة بمقتضى أحكام صادرة  
عليها بسبب جرائم يترتب على ارتكابها أو يجوز  
ان يترتب عليه جعل الجاني تحت ملاحظة البوليس  
بموجب نص هذا الامر

( المادة السادسة )

يصدر ناظر الحفانية بالاتفاق مع ناظر الداخلية  
قراراً عن الاجراءات الموقفة الا انهم لتنفذ  
أمرنا هذا

( المادة السابعة )

يعمل بمقتضى أمرنا هذا بعد نشره في الجريدة  
الرسمية بخمسة أيام

( المادة الثامنة )

على ناظر الحفانية تنفيذ أمرنا هذا  
صدر بالاسكندرية في ٢ ربيع أول سنة ١٣١٨  
( ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ )

### مديرية الحدود

#### أمر عال

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٩ شعبان  
سنة ١٣٠٠ . وعلى الامر العالي الصادر في ٢٦  
رجب سنة ١٣٠٨ ( ٧ مارس سنة ١٨٩١ )  
القاضي بسرمان جزء من احكام الامر المشار اليه  
في مديرية الحدود وتشكيل محكمتين  
مخصوصتين بها احدهما ابتدائية والاخرى  
استئنافية لمدة سنتين . وعلى الاوامر العالية  
التي صدرت بعد ذلك بتجديد تلك المدة و آخرها  
٤ ربيع الاول سنة ١٣١٧ ( ٢ يوليو سنة ١٨٩٦ )  
وعلى الامر العالي الصادر في ٢٠ ربيع الاول  
سنة ١٣٠٨ ( ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ) بتشكيل  
محكم جزئية ومصالحات في دائرة كل محكمة  
ابتدائية . وعلى الامر العالي الصادر في ١١ محرم  
سنة ١٣٠٩ ( ١٦ أغسطس سنة ١٨٩١ )

وحيث انه بمقتضى الامر العالي الصادر في  
٤ ربيع الاول سنة ١٣١٧ ( ١٢ يوليو سنة ١٨٩٩ )  
المشار اليه ينتهي آخر مدة لبقاء هاتين المحكمتين  
المخصوصتين في ١٣ جادي الاولى سنة ١٣١٨  
( ٨ ستمبر سنة ١٩٠٠ )

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية  
رموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت  
( المادة الاولى ) ألني الامر العالي الصادر  
في ١١ محرم سنة ١٣٠٩ ( ١٦ أغسطس سنة  
١٨٩١ ) المشار اليه فيما يتعلق بتحويل حق  
الحكم في المخالفات للأموري المراكز التابعة لمديرية  
الحدود التي سميت الآن بمديرية أصوان  
( المادة الثانية ) على ناظر الحفانية تنفيذ  
أمرنا هذا

\*\*\*

#### تعيينات وتنقلات قضائية

صدر الامر العالي بالتنقلات والتعيينات القضائية

الآتية وهذا نصه

( المادة الاولى ) عين عبد المسيح سمبكه  
افندي القاضي من الدرجة الثالثة بمحكمة الاسكندرية  
الاهلية قاضياً من الدرجة الثانية بمحكمة قنا  
الاهلية

وعين محمد توفيق رفعت افندي القاضي  
من الدرجة الرابعة بمحكمة بني سويف الاهلية  
قاضياً من الدرجة الثالثة بمحكمة أسيوط الاهلية  
وعين عبد الله الطوير افندي القاضي  
من الدرجة الخامسة بمحكمة بني سويف الاهلية  
قاضياً بها من الدرجة الرابعة

وعين محمود جعفر افندي وكيل النيابة من  
الدرجة الرابعة بمحكمة بني سويف الاهلية قاضياً  
من الدرجة الخامسة بمحكمة قنا الاهلية

وعين علي عزت افندي وكيل النيابة من  
الدرجة الرابعة بوظيفة وكيل نيابة من الدرجة  
الثالثة

وعين يحيى صديق افندي مساعد النيابة  
بوظيفة وكيل نيابة من الدرجة الرابعة

وعين احمد لطفي السيد افندي مساعد النيابة  
لوظيفة وكيل نيابة من الدرجة الرابعة

( المادة الثانية ) نقل القضاء الآتي ذكرهم  
بدرجاتهم ووظائفهم

لمحكمة الاسكندرية الاهلية

علي تاقب افندي القاضي من الدرجة الثالثة  
بمحكمة قنا الاهلية

لمحكمة طنطا الاهلية

محمد ذكي افندي القاضي من الدرجة الخامسة  
بمحكمة أسيوط الاهلية

\*\*\*

#### محكمة اصوان الجزئية

قررت نظارة الحفانية بانشاء محكمة جزئية  
في اصوان تابعة لمحكمة قنا الابتدائية الاهلية  
وانتدبت لها حضرة عبد المسيح بك سمبكه  
قاضياً وقد تم افتتاحها وبوشر فيها بالعمل

اعلان

محكمة الامور الجزئية والمصالحات بيني سوف  
نشره أولى عن بيع عقار

بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة  
بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ٩٠٠ القاضي بنزع ملكية  
المدعى عليه من العقار الآتي بيانه وبيعه بالمزاد  
العمومي وفاء لسداد دين الطالب وقدره ٤٢٥  
قرش صاغ وبارد ٢٠ مع المصاريف المستحقة  
والتي تستحق لغاية تمام البيع المسجل هذا الحكم  
بقلم كتاب محكمة بني سوف الاهليه بتاريخ  
أغسطس سنة ٩٠٠ نمرة

وهذا البيع هو بناء على طلب عمر عبد  
الرحيم التاجر من بندر بني سوف المقيده  
بالجدول سنة ٩٠٠ نمرة ٢٠٥٥

ضد

حسن مصطفى عز الدين المزارع من ناحية  
طنسا بني مالو بمركز بيا

بيان العقار الكائن بناحية البهسمون  
١٠ نخلات أيله له باليراث الشرعي عن والده  
شائمه في مائة نخلة بقبالة العريضة بمجوار العزبة  
من الجهة البحرية بأطيان والده

وان حكم نزع الملكية مبين به ان بيع  
العقار المذكور يكون حسب شروط البيع الموصفه  
بإعلان الدعوى وبالنقن الاساسي المدين به المودع  
هذا الحكم والاوراق المتعلقة به بقلم كتاب المحكمة  
لاطلاع من يرغب عليهم وقت ما يريد  
وان النقن الاساسي الذي تبني عليه المزايده  
مبلغ ٣٠٠ قرش صاغ  
بناء عليه

نعلم انه سيصدر الشروع في بيع العقار  
المذكور في يوم الاحد ٧ أكتوبر سنة ٩٠٠  
الساعة ٨ افرنكي صباحاً بأودة المزايدات بسراي  
المحكمة بني سوف

فعل من يكن له رغبه في المشتري أن يحضر

في اليوم والساعة والمحل المذكورين للمزايدة  
في العقار المذكور

تحريراً بسراي المحكمة بني سوف في يوم  
١١ ستمبر سنة ٩٠٠ ١٦ جماد أول سنة ١٣١٨  
باشكاتب محكمة  
بني سوف الاهليه  
أحمد شكري

محكمة دمياط الجزئية

اعلان بيع عقار

نشرة أولى

انه بمجلسة المزايدات العمومية التي ستمعقد  
بسراي المحكمة بدمياط في يوم الاربعاء ١٠  
اكتوبر سنة ٩٠٠ الموافق ١٦ جمادى الثاني سنة  
١٣١٨ الساعة ٩ افرنكي صباحاً وبناء على حكم  
نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة في ٢٢  
أغسطس سنة ٩٠٠ ومسجل بمحكمة الزقازيق  
الابتدائية في ٢٧ منه نمرة ٤٣٩

سيباع العقار الآتي بيانه ملك الحديدي  
حسب الله من التزل لافاء حنا بانوب من ميت  
التصارى بمطلوبه البالغ قدره ثلاثمائة وخمسة  
وخمسون قرشاً وأن يكون البيع دفعة واحدة  
بمراعات شروط البيع الموجوده بقلم كتاب المحكمة  
لمن يريد الاطلاع عليها وأن يكون النقن الاساسي  
أربعمائه وخمسون قرشاً

وهذا بيان العقار المراد بيعه

فدان ونصف بناحية التزل بمحوض البرديه  
يحده من مجرى مسقى والغربي ترعة التزل والشرقي  
بأقيان الحديدي حسب الله المدعى عليه وقبلي  
أطيان بدوي أبو صابر

فكل من يرغب المشتري يحضر في اليوم  
والساعة المحددين لاعطاء المزايدة اللازم  
تحريراً بسراي المحكمة بدمياط في ١٠  
سبتمبر سنة ٩٠٠ ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣١٨  
كاتب أول المحكمة

على نصر

اعلان بيع

من مكتب الشيخ يوسف موسى المحامي  
بالتصوره

انه في يوم الاربع ١٩ سبتمبر سنة ٩٠٠  
الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بناحية سلكا  
سيصدر الشروع في مبيع القطن الناتج من  
من زراعة ٩ أفدنه وقبراطين صيفي سنة  
٩٩ كائنه بناحيق سلكا وبحقيه بطريق المزايد  
العمومي تعلق جاد محمد خضر المزارع ومقيم  
بناحية بحقيه توقع الحجز عليها بتاريخ ٢١  
أغسطس سنة ٩٠٠ تنفيذاً للحكم الصادر عليه  
من محكمة دكرنس الجزئية بتاريخ ٣١ سبتمبر  
سنة ٩٩ لصالح الشيخ محمود زين الدين التاجر  
بالتصوره وفاء لمبلغ ٢٩١٧ قرش صاغ و٣٠ فضه  
بخلاف ما يستجد من المصاريف

فاقتضي النشر بذلك للمعلومية

باشمخضر محكمة دكرنس

امضا

اعلان

انه في يوم الاربع ٢٦ سبتمبر سنة ٩٠٠  
الساعة ١٢ افرنكي الظهر بسوق ابو كبير سيباع  
بطريق المزايد العمومي حمار أبيض سليم عمره  
٦ سنوات تقريباً تعلق محمد الشويكي من طوخ  
السابق توقيع الحجز عيه بتاريخ ١٢ أغسطس  
سنة ٩٠٠ بناء على طلب الحاج ابراهيم حسانين  
تاجر من أبو كبير وفاء لمبلغ ١١٦ قرش صاغ  
تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة قاقوس الجزئية  
بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ٨٩٨

فمن يرغب المشتري عليه ان يحضر في اليوم  
والساعة والمحل الموضحين أعلاه ومن يرسي



عليه المزايد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع  
على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً في ١٠ سبتمبر ١٩٠٠ و ١٥ جماد أول  
سنة ١٣١٨

نائب باشمخضر محكمة فاقوس  
امضا

### اعلان

محكمة بنها الجزئية الاهلية  
عن مبيع مواشي محجوز عليها  
نشره اولي

يكون معلوم لدى العموم انه في يوم الخميس  
٢٥ جماد أول سنة ١٣١٨ و ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٠٠  
الساعة ١١ افرنكي صباحا يسوق طوخ قليوبية  
سبياع بالمزاد العمومي جاموسه وجل ومجلة  
جاموس تعلق حسن ابوزيد ويونس عثمان ودسوقي  
ابراهيم من ناحية سنهره قليوبية السابق توقيع  
الحجز عليهم بمعرفة محمد أفندي على المخضر  
بمحكمة بنها الجزئية بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٠٠  
تنفيذا للحكم الصادر من محكمة جنح مصر  
الابتدائية الاهلية بصفة استثنائية بتاريخ ١٣  
فبراير سنة ١٩٠٠ وقاه لمبلغ ١٢٦٦ قرش صاغ  
بخلاف ما يستجد وهذا البيع بناء على طلب  
محمد أفندي راشد من سنهره ومتخذة محلا  
مختارا ببندر بنها مكتب حضرة ابراهيم أفندي  
الزرقاني المحامي

فعلى من يريد المشتري الحضور في اليوم  
والساعة والمحل المذكورين ومن يرسي عليه  
المزاد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على  
ذمته ويلزم بفرق الثمن  
تحريراً بسرأي محكمة بنها الجزئية في يوم ٨  
سبتمبر سنة ١٩٠٠

نائب الباشمخضر بمحكمة بنها  
مخائيل بقطر

### محكمة ههيا الجزئية بالقازيق

#### اعلان بيع أطيان

نشره اولي

بجلسة المزايدات التي ستعقد علناً بسرأي  
المحكمة المذكورة في يوم الثلاثاء اثنين اكتوبر  
سنة ١٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً سيصدر الشروع  
في بيع الاطيان الآتي بيانا المملوكة الى شبيه  
بنت محمد حماد عن نفسها وبوصايتها على اولادها  
القصر أحمد وأم محمد وخضره وهنا اولاد محمود  
ثم الى الحرمه أم السعد بنت عبد الرازق عن  
نفسها وبوصايتها على اولادها القصر وهم عبد  
الكريم وعوض الله وترتيب الجميع ورثة محمد  
عوض الله من ناحية القرين

بناء على طلب الشيخ احمد الرفاعي من  
الناحية المذكورة وقاه لمبلغ ٢٣٩٧ وبناء على  
حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ  
٢٥ يونيه سنة ١٩٠٠ في القضية المدنية نمرة ٨٩٦  
سنة ٩٨ المسجل بمحكمة القازيق الابتدائية  
الاهلية تحت نمرة ٣٣٢ وبناء على التقرير المقدم  
من سليمان أفندي علي ثابت من الهيصمه بتاريخ  
٢٣ اغسطس سنة ١٩٠٠ بزيادة العشر على مبلغ  
٢٣٩٧ قرش الفين وسبعمائة سبعة وثلاثين قرشاً  
صاغاً ينبغي عليه المزايدة خلاف الرسوم  
والمصاريف وبناء على الامر الصادر من حضرة  
حضرة قاضي المحكمة بتحديد يوم الثلاثاء ٢  
اكتوبر المبين اعلاه وشروط البيع مدونه  
بحكم نزع الملكية المذكور

بيان الاطيان المراد بيعها

خمسة افدنه بحوض مسعود بناحية الهيصمه  
غير منزرعه قطعه واحده حدها البحري مهدي  
سليم والغربي سليمان أفندي خليل والشرقي خليج  
مياه والقبلي سالم سالم الزاملي فن له رغبة للشراء  
عليه ان يحضر في الميعاد المذكور  
تحريراً بسرأي المحكمة بالقازيق في يوم  
الخميس ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٠

كاتب أول محكمة ههيا

علي محمود

### اعلان

من قلم محضري محكمة الاقصر الجزئية

عن بيع مواشي محجوزة

انه في يوم الاثنين أول اكتوبر سنة ١٩٠٠

الموافق ٧ جماد الثاني سنة ١٣١٨ الساعة ١٢

افرنكي الظهر بسوق ناحية قوص

سبياع بطويق المزاد العمومي لمن يرسي  
عليه آخر عطا فرس خضره وبقره صفره ومجلة  
بقرة ابرقه تعلق محمود أيوب سليمان المزارع المقيم  
بمحاجر خزاه السابق توقيع الحجز عليها بتاريخ  
اول سبتمبر سنة ١٩٠٠ وقاه لمبلغ ٨٣٨ قرش  
صاغ قيمة الباقي من المحكوم به والمصاريف  
نفاذاً للحكم الصادر من المحكمة المذكورة  
بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٠ وهذا البيع بناء على  
طلب بشاره محارب سلامة المزارع من قوص  
فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في الزمان  
والمكان المعلن اعلاه ومن يرسي عليه آخر عطا  
يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته  
ويلزم بالفرق ان قص الثمن

تحريراً بالاقتصر في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٠٠

نائب الباشمخضر بالاقتصر

ابراهيم محمد

### مجموعة المحاكم

عن سنة ٩٩

هذه المجموعة تتضمن أهم الاحكام الصادرة  
في عام ١٨٩٩ من مديرية وتجارية وجنائية  
ونقض وبران وتنضم أيضاً الاوامر العالية  
واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وأهم  
حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست  
يرشد عن مواضع كل ذلك وثمن هذه المجموعة  
مجلدة هو مبلغ ٩٠ قرش صاغ لحضرات المحامين  
و ١٣٠ خلافتهم

( طبع بالمطبعة العمومية )